

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة 1538

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الخميس، 5 آذار/مارس 2020، الساعة 10/10

الرئيس: السيد خيرمان إدموندو بروفين.....(الأرجنتين)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.20-07090(A)



* 2 0 0 7 0 9 0 *

الرئيس (تكلم بالإسبانية): صباح الخير. أُعلن افتتاح جلسة مؤتمر نزع السلاح 1538. زميلاتي الموقرات، زملائي الموقرون، نبدأ جلسة هذا الصباح بمواصلة الجزء رفيع المستوى من المؤتمر. واسمحوا لي بتعليق الجلسة للترحيب بضيفنا الموقر الأول لهذا الصباح، سعادة نائب وزير الشؤون الخارجية الفيتنامي السيد فام كوانغ نيو. أعلن تعليق الجلسة.

عُلِّقت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أُعلن استئناف الجلسة. زميلاتي الموقرات، زملائي الموقرون، سيداتي وسادتي، أود الترحيب بضيفنا الموقر، سعادة نائب وزير الشؤون الخارجية الفيتنامي السيد فام وانغ نيو. شكراً صاحب السعادة على قدومك لمخاطبة مؤتمر نزع السلاح. الكلمة لك سيدي.

السيد فام كوانغ هيو (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس على إعطائي الكلمة. ويسرني أن أخاطب للمرة الأولى مؤتمر نزع السلاح، أحد أهم المنتديات في آلية نزع السلاح العالمية.

مع دخول العالم العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، نشهد، نحن المجتمع الدولي، تغيرات سريعة ومعقدة في سياق الأمن العالمي. فنزع السلاح وعدم الانتشار لا يزالان من بين أصعب التحديات التي يواجهها العالم اليوم. ويساورنا قلق عميق إزاء حالات التخلي، في الآونة الأخيرة، عن آليات نزع السلاح، وعدم الانتشار، وتحديد الأسلحة على الصعيد العالمي، وإزاء مدى الالتزام بهذه الآليات في الوقت الراهن، التي من شأنها أن تتدهور أكثر بسبب التطورات الجديدة التي يعرفها المشهد الأمني العالمي.

ولا يزال المؤتمر في هذه الأوقات العصيبة المنتدى التفاوضي الوحيد بشأن نزع السلاح الذي تشارك فيه الدول الحائزة للأسلحة النووية، والدول غير الحائزة للأسلحة النووية على السواء. وطوال وجود المؤتمر، نجح في وضع نظام نزع السلاح الحالي، مما يدل على دور تعددية الأطراف في تجاوز الخلافات، وإيجاد حلول موضوعية للتحديات الأمنية العالمية. لكن من المؤسف أن تعاني هذه الهيئة الهامة حالة جمود لأكثر من عقدين، وأصبح توصل الدول الأعضاء إلى توافق للآراء بشأن برنامج العمل، وبدء مناقشات بشأن مسائله الموضوعية، مسألة ملحة. ولهذا السبب، نرحب باقتراح رؤساء المؤتمر وضع حزمة منقحة لهذا الغرض تستند إلى الأعمال السابقة للمؤتمر. ونحن على استعداد للانخراط بجدية ونشاط مع الرئيس والدول الأعضاء من أجل التوصل إلى توافق للآراء بشأن برنامج العمل بغية دفع المناقشات قدماً.

وتدعم فييت نام، في إطار سياستها الثابتة، جميع الجهود الرامية إلى نزع السلاح العام والكامل، وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، لا سيما الأسلحة النووية. فنحن أطراف في جميع الاتفاقات المتعددة الأطراف الرئيسة بشأن نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومعاهدة حظر الأسلحة النووية، في الآونة الأخيرة.

أصبحت فييت نام دولة عضوة في المؤتمر في عام 1995، ومنذئذ وهي تسهم بنشاط في أعماله. وقد تولينا رئاسة المؤتمر في ثلاث مناسبات، كان آخرها في حزيران/يونيه 2019. وخلال هذه الرئاسة الأخيرة، دعت فييت نام الأمين العام لرابطة أمم جنوب شرق آسيا إلى مخاطبة المؤتمر لأول مرة، وحددت بذلك الجهود الإقليمية في مجالي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار - مثل إبرام معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا - وسلطت الضوء على الكيفية التي

يمكن بها للمنظمات الإقليمية الاضطلاع بدور أكبر في مجالي السلم والأمن الدوليين. وبادرنا أيضاً إلى عقد حلقات نقاش بشأن كل بند من البنود الأساسية الأربعة لجدول أعمال المؤتمر. ونعتقد أن هذه المناقشات مهمة لمواكبة التحديات والعمليات الناشئة في هذه المجالات.

ومن الأهمية بمكان أن يوافق المؤتمر على إعطاء زخم جديد للآليات العالمية لنزع السلاح وعدم الانتشار. ويتيح المؤتمر المقبل استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام 2020 فرصة مثالية للعمل على ذلك. ويصادف شهر نيسان/أبريل القادم الذكرى السنوية الخمسين لمعاهدة عدم الانتشار، التي أصبحت حجر الزاوية في مجال نزع السلاح العالمي. فقد ضمنت المعاهدة حصول تقدم سلمي للتكنولوجيا النووية لأغراض التنمية على الصعيد العالمي، والحد في الوقت نفسه من خطر الانتشار النووي على حساب الحياة البشرية. والمؤتمر الاستعراضي المقبل تذكير هام بالأهمية التاريخية للمعاهدة، وبالحاجة إلى تعزيز توافق الآراء لتحقيق المزيد من التقدم من أجل التنفيذ الكامل والمتوازن لجميع ركائز المعاهدة.

وعلى هذا المنوال، أود التشديد على دعمنا الثابت لمعاهدة عدم الانتشار، وأهمية التنفيذ الكامل والمتوازن للركائز الثلاث للمعاهدة، بما في ذلك ضمان حق الدول في استخدام التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية. ونشدد على الحاجة إلى إرادة أقوى لضمان أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، لا سيما من خلال الاتفاقات المتعلقة بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، نعلق أهمية كبيرة على انضمام الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية إلى بروتوكول معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا بغية تنفيذها تنفيذاً فعالاً. ونؤيد دور معاهدة حظر الأسلحة النووية في تعزيز الإطار العالمي لنزع السلاح، ونحن على استعداد للإسهام بنشاط وإيجابية في نجاح مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام 2020 في شهر نيسان/أبريل القادم.

لقد جعلت فييت نام، بوصفها رئيسة رابطة أمم جنوب شرق آسيا في عام 2020، وعضوة غير دائمة في مجلس الأمن للفترة 2020-2021، نزع السلاح وعدم الانتشار إحدى أولوياتها في سعيها إلى تحقيق السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. ونحن على استعداد للعمل مع الدول الأعضاء في المؤتمر والشركاء الآخرين للإسهام في تحقيق سلام مستدام، ومستقبل مستدام لجميع الدول. وشكراً جزيلاً.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): شكراً على بيانك سيدي. اسمحوا لي الآن بتعليق الجلسة لفترة وجيزة لمرافقة معالي الوزير إلى خارج القاعة.

عُلِّقت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعلن استئناف الجلسة. أود الإشارة إلى بعض الأمور فيما يتعلق بكيفية المضي قدماً. أولاً، أتطرق في عجالة إلى موضوع الذكرى السنوية الخمسين لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ثم أعطي الكلمة لسفيرى ألمانيا وفرنسا لتقديم عرض عن مبادرة التحقق من نزع السلاح النووي، وبعدها تأخذ بضعة وفود الكلمة، بما في ذلك المغرب والنمسا. وإذا كان أي وفد آخر يود أخذ الكلمة، أعطيه بالطبع الفرصة للقيام بذلك.

أصحاب السعادة، سيداتي وسادتي، نحتفل اليوم بالذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وهذه فرصتنا جميعاً لتجديد التزامنا بالتنفيذ الكامل للمعاهدة وبتعزيزها. ونحن ندرك أن المؤتمر المقبل لاستعراض المعاهدة يتزامن مع تزايد القلق، وأن مستوى التوقعات الوطنية والإقليمية ما فتئ يرتفع. وليس لنا تجاهل التحديات الدولية التي تواجهها. وفي الوقت نفسه، من الأهمية بمكان أن يجد المؤتمر أرضية قوية لإحراز تقدم بشأن جميع المسائل التي تغطيها المعاهدة. وتحقيقاً لهذه

الغاية، تشجع الأرجنتين، ممثلة برئيس مؤتمر الاستعراض السفير زلاوفينين، جميع الأطراف على المشاركة في مؤتمر استعراض المعاهدة بطموح وإرادة للدفع بالمعاهدة قدماً حيثما كان ذلك ممكناً.

وليست الذكرى السنوية الخمسين لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية فرصة لاستعراض مدى تنفيذها فحسب، بل هي أيضاً فرصة لتجديد التزامنا بأهدافها، وذلك بالعمل على تحقيق السلام والأمن والتنمية في جميع بلداننا. والاستعراض الشامل لتنفيذ المعاهدة ضروري ولا غنى عنه للتعاون الدولي ككل، ولتقدم بلداننا نحو استخدام العلوم والتكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية. وستسعى الأرجنتين جاهدة إلى توفير القيادة والتعاون اللازمين من أجل ضمان نجاح المحادثات بين الأطراف.

وأعطي الكلمة الآن لسفيري ألمانيا وفرنسا.

السيد بيرفيرت (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. أعتقد، استناداً لصواب قولك للتو، أنه من المناسب في الواقع أن نقدم، أنا وزميلي الموقر من فرنسا، هذا العرض اليوم. وهو عرض يتضمن شريط فيديو عن عملية التحقق التي جرت في العام الماضي في مدينة يوليخ في غرب ألمانيا.

سيدي الرئيس، زميلاتي وزملائي، كان أحد القواسم المشتركة القليلة التي لوحظت خلال الجزء رفيع المستوى لمؤتمر نزع السلاح الأسبوع الماضي هو التقييم الذي أشار إلى أن الهيكل الدولي لتحديد الأسلحة ونزع السلاح يتعرض حالياً لضغط شديد. وقد كان من المتوقع أيضاً أن تُتخذ في السياق الحالي خطوات براغماتية وعملية وواقعية لإعادة بناء الثقة، وإعطاء زخم إيجابي للعمليات السياسية الدولية، بما في ذلك مؤتمراً هذا. وينصب تركيزنا في الوقت الراهن على تيسير التوصل إلى نتيجة مثمرة وإيجابية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2020. ونعتقد أن من شأن التحقق الفعال من نزع السلاح النووي أن يكون عنصراً حاسماً في بناء الثقة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية والثقة داخل الفئتين، ويسر من ثم تنفيذ المعاهدات في المستقبل.

لقد ظلت ألمانيا لسنوات عديدة تعتبر نفسها بمثابة جسر بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ولا يتعلق هذا الدور بالتحقق من نزع السلاح النووي فحسب، بل يشمل أيضاً المشاركة في مبادرات مثل مبادرة ستوكهولم بشأن نزع السلاح النووي، ومعاهدة عدم الانتشار النووي، ومبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، ومشروع التخفيضات الكبرى. ونعتقد أن من شأن تعاوننا الوثيق مع شركائنا وأصدقائنا الفرنسيين أن يكون مثلاً لنوع البراغمية، والتفكير البناء، وحسن النية الذي يلزم لتحسين سياق الأمن الدولي الحالي وتحديد الأسلحة ونزع السلاح.

ويحدونا الأمل في أن المعلومات التي يمكن أن نقدمها من خلال التجارب الإيجابية، والدروس المستفادة من العملية الفرنسية الألمانية المشتركة للتحقق من نزع السلاح النووي - التي نُظمت في إطار الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي - ستتيح مزيداً من الحوار البناء في مجتمع معاهدة عدم الانتشار، وفي عمليات نزع السلاح النووي مستقبلاً في هذا المؤتمر. وهذه العملية في نظرنا جزء هام من جهودنا الرامية إلى تيسير وتحسين التحقق من نزع السلاح النووي من الناحية التقنية، وإسهام عملي وملمس في جهود نزع السلاح النووي.

لقد جمعت العملية التي نقدم عرضاً عنها اليوم خبراء وممثلين حكوميين من 13 بلداً، وبينت أن كلا من الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية قادرة على الإسهام في التحقق من نزع السلاح النووي، ومن ثم الزيادة في شرعية أنشطة التحقق وموثوقيتها. ومن خلال وضع

سيناريو واقعي للغاية وإجراءات وطرائق للتفتيش، بما في ذلك استخدام المواد المشعة البديلة، نأمل في إقناع الجهات المشكّكة بأن التحقق النووي أمرٌ ممكن بفضل هذه المقاربة الشفافة القائمة على العلم.

وحتى الآن، ركزت النظم القائمة لتحديد الأسلحة النووية أو نزع السلاح النووي على النظم الحاملة للأسلحة النووية (القذائف، أو الطائرات، أو الغواصات). لكن هذه النظم لا تنظم تفكيك الرؤوس الحربية النووية ولا تتحقق من ذلك. وركزت مقارنة العملية الفرنسية الألمانية المشتركة للتحقق من نزع السلاح النووي لأول مرة على تفكيك الرؤوس الحربية النووية باعتبار ذلك مرحلة حاسمة في أي عملية لنزع السلاح. وهذه هي اللحظة التي يتعين فيها التوصل إلى توازن دقيق بين هواجس عدم الانتشار ومخاوف الأمن القومي. وقد أظهرت هذه العملية أن ذلك ممكن.

وكان السؤال الأساسي الذي طرحنا هو: كيف يمكن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن تشارك في التحقق من نزع السلاح النووي دون اكتسابها معارف حساسة عن الأسلحة النووية؟ ونحن نعلم جميعاً أن هناك جزأين حاسمين في عملية تفكيك الرؤوس الحربية النووية: تعطيل آلية الرؤوس الحربية، وإزالة المواد الانشطارية. ولم تحاك العملية الفرنسية الألمانية المشتركة للتحقق من نزع السلاح النووي التفكيك الفعلي لرأس حربي نووي، بل بالأحرى إجراءات التفتيش اللازمة لضمان عدم تسريب المواد الانشطارية أثناء عملية التفكيك. وركزت عمليتنا المشتركة هذه على تعزيز معرفتنا بجوانب بعينها ينبغي دراستها للتحقق من التفكيك، واحترام الالتزامات المتعلقة بعدم الانتشار والسلامة والأمن، وقيود أمنية قومية أخرى.

ولأغراض الشفافية، نُشرت تقارير مفصلة أعدها كل من فريق التفتيش والفريق المضيف وفريق التقييم. وسيقدم الخبراء المشاركون في العملية هذه التقارير بالتفصيل هنا في جنيف في منتصف شهر آذار/مارس. ويحدونا الأمل في أن تفضي الدروس المستفادة من عمليتنا المشتركة إلى الرقي بفهمنا الجماعي من أجل وضع تدابير تحقق فعالة.

وقبل أن نشاهد الفيديو، أود أن أوجز السيناريو الذي توضع، إذ كان الهدف كما ذكرت هو التحقق من عدم تحويل مسار الأسلحة. لقد افترض هذا السيناريو وجود معاهدة متعددة الأطراف وقعتها جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية في معاهدة عدم الانتشار وعدد كبير من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية هدفها النهائي هو خفض الترسانات النووية إلى 50 سلاحاً. ووضع لهذه المعاهدة بروتوكول للتحقق ينص على ثلاثة أنواع من عمليات التفتيش: التفتيش الأساسي، وتفتيش المخزون، وتفتيش التفكيك. وفي هذه العملية، أجرينا تفتيش التفكيك. وكان موقع التفتيش دولة أورانيا الوهمية. فهذا البلد يسمح بجميع أنواع عمليات التفتيش، وفقاً لالتزاماته بموجب المعاهدة. وكان من المقرر إجراء هذا التفتيش بالذات في مجمع عسكري يُستخدم في أنشطة متعددة تتصل برصد الترسانة النووية لأورانيا.

جرت هذه العملية على مدى أسبوع كامل. وبدأت العملية بتفتيش فريق التفتيش لغرفة التفكيك للتأكد من استحالة تحويل مسار أي من المواد الانشطارية. ثم نُقل الرأس الحربي النووي إلى الغرفة، وأُخذت القياسات للتأكد من وجود مواد انشطارية. وجرى تفكيك الرأس الحربي دون وجود المفتشين في عين المكان، ووضعت المواد الانشطارية في صندوق منفصل. وفي الأخير، أزيلت المواد والمكونات التي أُخذت إلى الغرفة، بما في ذلك المواد الانشطارية. ثم أُخذت القياسات مرة أخرى للتأكد من أن ما دخل الغرفة هو ما خرج منها. وبهذا، أدعوكم إلى مشاهدة هذا الفيديو.

عُرض الفيديو.

السيد هوانغ (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): شكراً سيدي الرئيس. أود شكر بيتر على عرضه بشأن عملية التحقق من نزع السلاح النووي، وأعرب عن خالص شكري لألمانيا على موافقتها على استضافة هذه العملية الهامة في مدينة يوليخ. وآمل أن يكون الفيديو قد أعطاكم فكرة أكثر واقعية عما يترتب على هذه العملية. والآن، دعوني أشير في عجلة إلى الدروس الرئيسية التي يتعين تعلمها من العملية الفرنسية الألمانية المشتركة للتحقق من نزع السلاح النووي. فكما تعلمون، كان الهدف هو اختبار استنتاجات الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي، أو بعبارة أخرى تقييم الإجراءات والتكنولوجيات اللازمة لضمان عدم تحويل مسار المواد النووية أثناء تفكيك الرؤوس الحربية النووية. ونعتقد أن هذا الهدف قد تحقق بوضوح. ووفقاً لاستنتاجات فريق التقييم، أكدت هذه العملية المشتركة فرضيات الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي. واتضح أن إجراءات التفتيش كانت كاملة وقوية ومرضية بما يكفي لكشف تحويل مسار المواد الانشطارية أثناء عملية التفكيك. وكشف التقييم أيضاً مجالات محتملة لتحسين إجراءات التفتيش وأهدافه، فضلاً عن طريقة تسيير العملية؛ وجميع هذه الأمور ستكون مفيدة لإجراء عمليات أخرى في المستقبل.

وبصورة أعم، أظهرت هذه العملية القيمة العملية لهذه العمليات في مجال تطوير المعرفة بشأن التحقق من نزع السلاح النووي. ومن منظور وطني، كانت مبادرة العملية المشتركة مجزية جداً. وأود التشديد على ثلاث نقاط. أولاً، كان التحدي الرئيسي هو تحديد كيفية مشاركة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في التحقق من نزع السلاح النووي وتفادي خطر الانتشار. فأبي مبادرة في مجال التحقق من نزع السلاح النووي يجب أن تأخذ في الاعتبار الالتزامات المتعلقة بالسلامة والأمن للدولة المضيفة الحائزة للأسلحة النووية. ويجب أن تكون العملية أيضاً متسقة تماماً مع التزامات عدم الانتشار الناشئة عن المادتين الأولى والثانية من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ثانياً، لا يمكن إرساء نظم للتحقق من نزع السلاح نظرياً، بل يجب أن ترتبط بمعاهدة محددة لنزع السلاح، وأن تكون مصممة وفقاً للحالة الخاصة لكل دولة. ثالثاً، أظهرت العملية المشتركة أن من الممكن التحقق من نزع السلاح النووي، واحترام التزامات عدم الانتشار والمصالح الأمنية الوطنية في الآن ذاته. ولما كنا طرفين في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإننا نتشاطر الهدف النهائي المتمثل في نزع السلاح النووي في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة، بالمعنى المقصود في المادة السادسة من المعاهدة. والتحقق الفعال من نزع السلاح النووي في هذا السياق أمرٌ حاسم لتحقيق نزع السلاح العام والكامل. وأتاحت العملية المشتركة أيضاً فرصة للحوار مع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ومن هذا المنظور، يجعل التحقق من نزع السلاح النووي من بناء الثقة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية أمراً ممكناً، وهذا عامل حقيقي للاستقرار الاستراتيجي.

سيدي الرئيس، زميلاتي العزيزات، زملائي الأعزاء، يأمل بلدي في أن يساهم هذا العمل الملموس بشأن التحقق من نزع السلاح النووي إسهاماً إيجابياً وحقيقياً في المؤتمر المقبل لاستعراض معاهدة عدم انتشار النووي. والتقدم الذي أحرزته فرنسا، بلدي، بشأن هذا الموضوع مثير للاهتمام، وآمل أن يكون مصدر إلهام لدول أخرى، سواء أكانت لديها أسلحة نووية أم لم تكن. وفي الختام، أود دعوتكم جميعاً إلى حضور عرض أكثر تفصيلاً بشأن هذه العملية في 18 آذار/مارس، وذلك في إطار أنشطة التوعية التي تنظمها الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي؛ وهذا العرض مفتوح على جميع الدول. وأضيف أن نشاطاً جانبياً فرنسياً - ألمانياً سينظم على هامش مؤتمر الاستعراض في نيويورك في أيار/مايو. شكراً على اهتمامكم. وشكراً سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): شكراً سيدي السفير بيرفريت وسيدي السفير هوانغ على هذا العرض الذي يثير الكثير من الاهتمام بشأن مبادرة التحقق من نزع السلاح النووي. وأعطي الكلمة الآن لوفدي المغرب والنمسا.

السيد زنيبر (المغرب) (تكلم بالفرنسية): شكراً سيدي الرئيس. أولاً، أود أن أهنئك على توليك رئاسة مؤتمرنا وعلى جهودك الجديرة بالثناء لدفع عملنا إلى الأمام. حدة المناقشات التي تدور حالياً مشجعة للغاية وتبين أنه على الرغم من اختلاف الآراء، ثمة رغبة قوية في التغلب على حالة الجمود التي توجد فيها هذه الهيئة، وأن هناك، قبل كل شيء، فهم واضح للمسائل المطروحة بالنسبة لنا جميعاً.

سيدي الرئيس، بدلاً من التطرق إلى عدة تحديات رئيسية في بياني، أود التركيز على معالجة موضوع ذي أهمية خاصة هذا العام ونحن نحتفل، كما ذكرت، بالذكرى السنوية الخمسين لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. سألقي كلمة في مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي يُعقد في وقت لاحق من هذا العام، وسأعرض رؤيتنا لاعتماد برنامج العمل الذي لا يزال محورياً في مناقشتنا نظراً للظروف المحيطة بنا.

سيدي الرئيس، بغض النظر عن البعد الدوري لمؤتمر الاستعراض، نحن مقتنعون بأن دورة عام 2020 تأتي في وقت محوري. فعدم اليقين، ومناخ عدم الثقة، والخوف الذي يسود ساحتنا المتعددة الأطراف عوامل تتعارض مع مصالحنا المشتركة؛ ولهذا السبب، ينبغي لنا السعي جاهدين إلى تجاوز مواجهتنا العقيمة. معاهدة منع الانتشار النووي صك ملزم قانوناً، وهي من أكثر الصكوك مدعاة للرضا على الرغم من نقائصها؛ فطبيعتها العالمية والشاملة والفريدة تجعلها الضامن الوحيد لتخلص العالم يوماً ما من خطر الأسلحة النووية، ومن تلك الأسلحة ذاتاً.

ومع ذلك وعلى الرغم من قوة المعاهدة، فهي لم تمنع انتشار الأسلحة النووية وتراكمها المكثف، وربما كان لي أن أقول تراكمها السخيف. ولا ينبغي لهذا الأمر أن يثني بأي حال كان عن إنفاذ أحكام المعاهدة، وعن السعي بكل الوسائل الممكنة إلى انضمام الدول التي لم تصبح بعد أطرافاً فيها، أو عن تنفيذ المادة السادسة بشأن نزع السلاح النووي بطريقة منظمة ضمن إطار زمني واضح. ويرى وفدي أن من شأن مؤتمرنا هنا في جنيف أن يؤدي دوراً في التنفيذ الكامل والشامل للأهداف المحددة في معاهدة عدم الانتشار النووي، خارج مؤتمر استعراض المعاهدة.

وفي هذا الصدد، أود الإشارة إلى أن المملكة المغربية سعت إلى الاضطلاع بعمل موضوعي هذا العام في إعداد تقريرها الوطني المقدم إلى مؤتمر استعراض المعاهدة، وذلك من خلال تعبئة وفدنا هنا في جنيف، وسائر بعثاتنا ذات الصلة، لا سيما بعثتنا في نيويورك وفيينا، وتحت إشراف سلطاتنا المركزية بطبيعة الحال. وفي موازاة ذلك، يعمل المغرب على جميع جوانب التهديد النووي، بما في ذلك الإرهاب النووي، من خلال رئاسته المشتركة، أولاً مع هولندا ثم مع كندا، للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب للولاية الثالثة على التوالي، ومن خلال الاشتراك مع وزارة خارجية الولايات المتحدة، ضمن إطار المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، في تنظيم حلقة عمل دولية عنوانها "الرصد النووي عند الحدود البرية والبحرية"، عُقدت في الفترة من 3 إلى 5 كانون الأول/ديسمبر 2019 في مدينة طنجة بشمال المغرب.

وكما قلنا مراراً، تتحمل الدول النووية الخمس مسؤولية خاصة، ليس فيما يتعلق بعدم الانتشار فحسب، بل فيما يتعلق بتفكيك ترساناتها أيضاً. وغني عن القول إننا نتابع مبادراتها ومناقشتها باهتمام. وفي هذا الصدد، أرحب بالاستنتاجات التي خلص إليها اجتماع هذه الدول

الخميس في لندن في الشهر الماضي، تحت رعاية المملكة المتحدة، التي شددت على ضرورة الانتظام في تبادل المعلومات المتعلقة بالعقائد الوطنية. ونرحب أيضاً بالحدث الجاني المزمع عقده بشأن الاستخدام السلمي للطاقة النووية على هامش المؤتمر المقبل لاستعراض المعاهدة. ولم يؤكد العرض الذي قدمه صباح اليوم ممثلاً فرنسا وألمانيا بأن نزع السلاح النووي على جميع المستويات أمرٌ حتمي فحسب، بل أكد أيضاً أن الأمر أكثر من ضروري لمواجهة المخاطر التي تهدد عدم الانتشار. وندعو إلى توسيع نطاق هذا التنسيق بشكل عام، وهو ما سيسمح لنا دون شك بالحفاظ على المكاسب التي تحققت، ودفع الأهداف الاستراتيجية للدول النووية قدماً، مع مراعاة المطالب المشروعة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية المتعلقة بالضمانات الأمنية السلبية، لا سيما في المرحلة المتوسطة التي تسبق نزع السلاح النووي؛ وهي ضمانات ما فتئ وفدي، فضلاً عن العديد من الوفود الأخرى هنا، يصبر عن حق على تحقيقها منذ عدة عقود.

سيدي الرئيس، اسمح لي الآن بأن أدلي ببعض الملاحظات بشأن الجهود المبذولة لاعتماد برنامج عمل تشترك فيه على نطاق واسع الدول الأعضاء في هذا المؤتمر. أولاً، نلاحظ قرارك بسحب حزمة الوثائق. وأود أن أضيف أنه، في رأينا المتواضع، لا يمكن تسمية المشروع بهذا الشكل "برنامج عمل"، لأنه يتضمن، من حيث المضمون والشكل، العناصر المكونة للقرار. ثانياً، يرتبط تعزيز هذا المؤتمر ارتباطاً وثيقاً بقدرته على التفاوض بشأن المعاهدات المتعددة الأطراف. ولهذا السبب، نرى أنه ينبغي لنا العمل على أن يتضمن النص إشارة إلى هذا الطموح، الذي هو العنصر الرئيسي لبرنامج العمل. ثالثاً، بناءً توافق للآراء في دورة المؤتمر هذه هو هدفنا الرئيسي؛ وفي الوقت الذي نولي ذلك ما يستحق من اهتمام، وبعد مرور أكثر من 20 عاماً من الجمود، لم يعد الوقت أمراً مهماً بل القدرة على الاتفاق على برنامج عمل توافقي جامع وشامل. وفي حال سعينا تحقيقاً لهذه الغاية إلى الانخراط في تبادل أفكار وآراء أكثر إيجابية، فإننا سنغنم بالتأكيد أعظم الفوائد، ونحقق مزيداً من التقدم.

وأود في هذا الصدد التشديد بقوة على أن المشاورات المقبلة بشأن برنامج العمل ينبغي أن تكون شاملة وخالية من الاعتبارات الذاتية المتصلة بالأولويات الوطنية أو القيود الزمنية، التي هي أمور تتعارض مع مبدأ توافق الآراء. وقبل أن أختتم بياني، سيدي الرئيس، اسمح لي مرة أخرى بأن أعرب أمام هذا المؤتمر عن خوفنا، الذي تشاطره عدة وفود، من أن يصبح المؤتمر منتدى سنوياً للنقاش لا غير، ولو أن هذا ليس أسوأ سيناريو ممكن، لأن النقاش لا يزال مصدر أمل، ويتميز بتيسير تبادل المعلومات بطريقة منتظمة ومفتوحة بشأن المسائل التي تهمنا جميعاً. وعلى الرغم من كل التشاؤم، أود في الأخير التأكيد من جديد أن وفدي ملتزم تماماً بأن تتوج هذه الدورة بنجاح طال انتظاره، وذلك باعتماد برنامج للعمل وتنفيذه فعلياً. وأظل على ثقة في قدرتنا على تحقيق هذا الطموح المشترك. وشكراً سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل المغرب على بيانه وكلماته الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لوفد النمسا.

السيد مولر (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. أولاً وقبل كل شيء، أود شكر سفير فرنسا وألمانيا على تقديمهما عرضاً عن مبادرتهما المشتركة القيمة.

أخذت الكلمة اليوم للإشادة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشائها. ففي وقت اشتدت التوترات، ولدت هذه المعاهدة من الاقتناع بأن التعاون في نهاية المطاف يخدم المصالح الأمنية بطريقة أفضل من الإجراءات الوطنية الأحادية الجانب - إذ أن جمع ترسانات أضخم حجماً، وتطوير أسلحة أشد فتكاً لا يفضيان إلى زيادة الأمن، بل إلى تفاقم الأمور

بالنسبة للجميع. ومنذ 5 آذار/مارس 1970 وهذه المعاهدة تسهم إسهاماً كبيراً في الأمن العالمي من خلال وعد بإزالة كامل الأسلحة النووية، عوض انتشار لا يخضع للرقابة.

وعلى الرغم من طموح المعاهدة إلى عالم خال من الأسلحة النووية والالتزام القانوني الوارد في المادة السادسة، لا يزال التنفيذ الكامل للمعاهدة مطلباً حتى اليوم. والنمسا على اقتناع راسخ بأن التقدم في تنفيذ الركائز التي يعزز بعضها بعضاً لا يعزز المعاهدة فحسب، بل هو في نهاية المطاف أمر حيوي لمصداقيتها أيضاً. وتصور وجود تسلسل هرمي بين الركائز الثلاث للمعاهدة لتبرير تنفيذها غير المتوازن، إنما يعرض توافق الآراء داخل المعاهدة للخطر، وقد ينشئ سابقة لها عواقب خطيرة محتملة. لقد تمّ تنفيذ وتعزيز ركيزة نزع السلاح في المعاهدة باعتماد مختلف الاتفاقات المتعددة الأطراف على التوالي، مثل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومعاهدة حظر الأسلحة النووية، فضلاً عن المعاهدات الثنائية مثل المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (معاهدة ستارت الجديدة). وهناك عدة ترتيبات متعددة الأطراف أخرى، مثل مدونة لاهاي لقواعد السلوك، ونظم مراقبة الصادرات ذات الصلة، التي تسهم بدورها في الإطار الحالي.

ونشهد اليوم بقلق شديد أن معاهدة عدم الانتشار تتعرض لضغوط شديدة، كما بيّن ذلك عدة متكلمين خلال الجزء رفيع المستوى. وعلى مدى عقود، نجح مجتمع هذه المعاهدة في تحقيق مكتسبات مشتركة. والوثائق الختامية الصادرة في 1995، و2000، و2010 هي أحدث الاتفاقات التوافقية للدول الأطراف في المعاهدة التي حددت طريق تنفيذ المعاهدة في المستقبل. وسيكون احترام هذه الالتزامات والوفاء بها أمراً أساسياً في العقود المقبلة. وبوصفنا دولة طرفاً تدعم المعاهدة بنشاط، نرى في هذه الذكرى السنوية لحظة لإعادة تأكيد التزامنا المشترك بها. وتؤكد التطورات الراهنة الحاجة إلى ذلك: أي أنها دعوة إلى العمل. لقد حان الوقت للوقوف صفّاً واحداً في دعم المعاهدة.

سيدي الرئيس، تعتقد حكومتي أن من الأهمية بمكان عكس الاتجاه الحالي فيما يخص الاستثمار المتزايد في الترسانات النووية وفي العمل على تحديثها، وما يتبع ذلك من اتجاه نحو سباق للتسلح. ومن أجل أمننا العالمي والإقليمي والوطني بل الفردي، يجب ألا يُستهان بإنجازات السنوات السابقة ولا أن تُنقّض. بل ينبغي السعي بجدية إلى تنفيذ المادة السادسة من المعاهدة تنفيذاً كاملاً. ولما كانت الدول الأطراف قد التزمت معاً بالسعي إلى عالم أكثر أمناً للجميع من خلال الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، فعلينا بذل المزيد لإقناع البعض الذي لا يزال يعتبر الأسلحة النووية ضرورية لأمنه القومي. فكيف سنواصل احتواء الانتشار النووي العالمي ضدّاً على هذه الفرضية؟ كيف لنا نحن الدول الأطراف في المعاهدة ضمان ألا يصبح تحذير الرئيس كيندي القاتم من احتمال نشوء 30 دولة نووية حقيقة واقعة في السنوات المقبلة؟

لابد لنا أن نعتبر التطورات الأخيرة نداء تنبيه. فإثناء معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى واحتمال عدم تمديد معاهدة ستارت الجديدة انتكاستان خطيرتان لتنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في المادة السادسة، أو لربما أصبحتا كذلك. ولهذا السبب، ندعو الدول الأطراف في معاهدة ستارت الجديدة إلى تمديد هذه المعاهدة، والتفاوض على صك يحلّفها يرمي إلى المزيد من التخفيضات، وإلى الامتناع عن تمركز القذائف النووية المتوسطة المدى في أوروبا وخارجها. ففي إثناء هذه الاتفاقات الأساسية عواقب خطيرة على الأمن الإقليمي والدولي وتهديد لسكاننا. وفي قبول هذا التراجع مخاطر كثيرة. ومسؤوليتنا المشتركة هي حماية الإنسانية. ولا تزال التفجيرات النووية، سواء أوقعت من صدفة أو سوء تقدير أو نية، تشكل تهديداً عالمياً خطيراً للأمن والتعاون الدوليين.

سيدي الرئيس، العواقب الإنسانية الكارثية لاستخدام الأسلحة النووية هي الواقع الذي يحرك جهودنا بشأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار وتدفعه قدماً. ونشكر اللجنة الدولية للصليب الأحمر على استضافة مؤتمر هام بشأن هذا الموضوع في جنيف في وقت سابق من هذا الأسبوع. وإعادة التركيز على أصول معاهدة عدم الانتشار، أي ما تنص عليه ديباجتها على وجه الخصوص من أن "الدمار الذي تنزله الحرب النووية بالبشرية قاطبة، وضرورة القيام، بالتالي، ببذل جميع الجهود الممكنة لتفادي خطر مثل تلك الحرب وابتخاذ التدابير اللازمة لحفظ أمن الشعوب"، تبدو مسألة بالغة الأهمية في وقت تتزايد المخاطر. وستصبح عالمية المعاهدة، ونحن نتدبر ما ستؤول إليه، أكثر أهمية مما هي عليه اليوم. ولهذا السبب، تدعو النمسا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ونزع سلاحها النووي، والعودة إلى المعاهدة.

ونحن نحتفل بالذكرى السنوية الخمسين للمعاهدة، يجب علينا جميعاً أن نتحمل المسؤولية، وأن نقوم بإجراء تقويض المعاهدة بالتراجع عن الالتزامات التي اتفقنا عليها طوال السنوات الخمسين الماضية. وينبغي أن يسترشد عملنا بطموحنا في تنفيذ المعاهدة بالكامل. فالالتزامات السابقة، مثل الخطوات الـ 13 المتفق عليها في عام 2000، وخطة العمل المتفق عليها في مؤتمر استعراض المعاهدة عام 2010، تتيح لنا سبلاً عملية لتنفيذ المعاهدة وتعزيزها. وينبغي أن يكون مقياس النجاح هو مدى تنفيذ الدول الأطراف للمعاهدة بالوفاء بما قطعت على نفسها من التزامات خلال عملية الاستعراض. وينبغي أن يكون مؤتمر استعراض المعاهدة عام 2020 فرصة لإعادة تأكيد الالتزامات المتفق عليها سابقاً وزيادة. ولا تزال النمسا تأمل في أن تبعث الذكرى السنوية الخمسين للمعاهدة فينا روحاً من الالتزام والطموح الحقيقيين. ونحن على استعداد لتقديم دعمنا الثابت إلى جميع الجهود الجادة المبذولة من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

سيدي الرئيس، نزع السلاح النووي هو بحق الأولوية العليا للمؤتمر. وتأمل النمسا أن يتمكن المؤتمر قريباً من الاضطلاع بدوره الهام بالتفاوض بشأن صكوك نزع السلاح. وينبغي أن يسترشد طموحنا بنجاحات الماضي، وخاصة إبرام معاهدة عدم الانتشار، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وشكراً على اهتمامكم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل النمسا على بيانه الفصيح، وأعطي الكلمة الآن لممثلة هولندا.

السيدة كلارينغبولد (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. أولاً، أود شكر الأرجنتين والرئاسات الأخرى لهذه الدورة على عملكم بشأن حزمة التدابير التي تشمل برنامج العمل. وتشعر هولندا بخيبة أمل لعدم اعتمادها، لكننا نعلم أن الرؤساء الستة لعام 2020 والرئاسة الأرجنتينية الحالية بذلوا كل ما في وسعهم للاضطلاع بهذا العمل الهام. ويحدونا الأمل في أن يتمكن مؤتمر نزع السلاح الآن من المضي قدماً نحو العمل الموضوعي بقيادة الرؤساء الستة. ونحن حريصون على معرفة الجدول الزمني لذلك مقدماً، لأننا نتطلع إلى انعقاد الدورات المقبلة، وننوي الاستعداد لها على أفضل وجه ممكن.

وفيما يتعلق بالمناقشات الموضوعية، نقدر الإحاطة الإعلامية التي قدمتها اليوم ألمانيا وفرنسا بشأن العملية الفرنسية الألمانية المشتركة للتحقق من نزع السلاح النووي. إن العمل في مجال التحقق، كما نعلم، أمرٌ حاسم لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، ونود تهنئة البلدين على مبادرتهم المفيدة هذه، وشكرهما على عرضها على المؤتمر لأن في ذلك أهمية بالنسبة لعملنا هنا.

سيدي الرئيس، أتناول الكلمة اليوم أساساً بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تفاوضت بشأنها هنا في جنيف إحدى الهيئات التي سبقت المؤتمر، وهي اللجنة الثمان عشرة لنزع السلاح. وعلى مدى السنين الخمسين الماضية، ظلت المعاهدة، والنظام الأوسع لعدم الانتشار ونزع السلاح الذي تقوم عليه، في صميم الأمن العالمي، ومن ثم في صميم الأمن الإنساني. وفي الوقت الذي تتيح الذكرى السنوية هذا اليوم فرصة جيدة للتفكير في النجاحات التي تحققت في السنوات الخمسين الماضية، يجب أن يكون هدف مؤتمر استعراض المعاهدة عام 2020 القادم هو التخطيط للنجاح في الخمسين سنة القادمة. وسيطلب تحقيق نتائج ناجحة تتطلع إلى المستقبل في مؤتمر استعراض المعاهدة طموحاً وواقعية من جميع الوفود.

ولكي يتسنى تحقيق هذا التقدم، يتعين على جميع البلدان، لا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، تحمل مسؤولياتها. ويتعين على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية مثل بلدي أيضاً الاضطلاع بدورها وتحمل مسؤولياتها. وستبذل هولندا، بوصفها رئيسة اللجنة الرئيسية الثالثة وعضوة في مكتب الرؤساء، قصارى جهودها للمساعدة على إنجاح مؤتمر استعراض المعاهدة. وشكراً سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثلة هولندا على بياضها. هل يود أي وفد آخر تناول الكلمة؟ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لك الكلمة.

السيد هان تاي - سونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس على إعطائي الكلمة. أشار وفد النمسا إلى عودة بلدي إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. لقد أعلننا بوضوح في الماضي موقفنا بشأن سبب انسحابنا من هذه المعاهدة. وطُرح علينا أيضاً السؤال التالي: لو لم توجد المعاهدة، فماذا كان لمؤتمر نزع السلاح أن يناقش في اجتماعاته؟ لا حاجة لي في التعليق على ما قاله المندوب النمساوي. ينبغي للوفود التي لا تعرف سبب نشوء المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية الإحجام عن الإدلاء بملاحظات بشأن بلدي. وشكراً.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): شكراً سيدي. وأعطي الكلمة الآن لوفد أستراليا.

السيدة مانسفيلد (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. أود الحديث في عجلة عما دار في الأسبوعين الماضيين، وأتطلع إلى رئاسة أستراليا. أولاً، أود أن أتقدم بخالص الشكر إلى سفيرك وفريقك وسائر رؤساء عام 2020 الآخرين، إضافة إلى آخر رئيس لعام 2019، وأول رئيس لعام 2021. فهؤلاء، بدءاً بالرئاسة الفيتنامية العام الماضي، اضطلعوا معاً بقدر غير عادي من العمل، وبنوا الكثير من النوايا الحسنة وأعطوا الكثير من الزخم لعملنا.

ولما كان نائب الوزير الفيتنامي حاضر معنا هنا اليوم، فأود شكر وفد فييت نام على دعوته الأمين العام لرابطة أمم جنوب شرق آسيا لمخاطبة هذا المنتدى. وأتذكر أنه قدّم منظوراً مفيداً إلى مؤتمر نزع السلاح. لقد سمعنا الكثير عن الذكرى السنوية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ ولهذا السبب، لن أزيد الآن على ما قيل، باستثناء القول إننا سنعمل دون شك مع الدول الأطراف لإيجاد سبل عملية لتعزيز هذه المعاهدة البالغة الأهمية. ونحن أيضاً حريصون على التطلع إلى المستقبل، فضلاً عن الإشارة إلى الإنجازات المهمة التي تحققت حتى الآن.

ذكرت زميلتنا من هولندا فائدة محاولة تقديم عمل موضوعي إلى المؤتمر، بصرف النظر عما إذا كان برنامج العمل قد وُضع رسمياً أم لا. من وجهة نظر أستراليا، هذا هو ما نعتزم عمله. فقد حدانا الأمل وكنا متفائلين من التوصل إلى توافق للآراء بشأن برنامج العمل؛ وعلى الرغم من أن ذلك لم يكن ممكناً في نهاية المطاف، فإن ذلك لم يكن بسبب تقصير منا. وفي الأيام القليلة المقبلة، سيناقش

الرؤساء الستة لهذه الدورة مقترحاتنا، ونأمل أن نتمكن في الأسبوع المقبل من بيان ما تود الرئاسة الأسترالية الإسهام به في هذه الهيئة.

ندرك المقاربة التي يتبناها مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام 2020؛ ولهذا السبب، ستأخذ مقترحاتنا في الاعتبار عبء العمل، وحقيقة أن مؤتمر الاستعراض سيعقد في منتصف رئاستنا. وأود تذكير جميع الوفود بأن يوم الأحد هذا يصادف 8 آذار/مارس، وهو اليوم الدولي للمرأة. فأستراليا تدرك أهمية تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع الأعمال التي يضطلع بها المؤتمر في جنيف، وذلك بالنظر إلى أن هناك الكثير مما ينبغي عمله رغم الكثير من المنجزات التي ينبغي الاحتفاء بها. وتدرك أستراليا أيضاً الحاجة إلى مقاربة تأخذ في الاعتبار تنوع الأصوات، حتى يكون الكوكب بأسره ممثلاً فيما يتعلق بطريقة معالجة القضايا المطروحة. وستتدبر هذا الأمر خلال فترة رئاستنا.

وأود مرة أخرى الإعراب عن خالص شكري الشخصي على الجهود التي بذلها سفيري، وعن خالص شكر وفد بلدي على الجهود التي تبذلها الأرجنتين.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر سيدي السفير على بيانك وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهتها إلى الرئاسة، لا سيما إقرارك العمل الذي اضطلع به السفير فورادوري. أرى أن وفد البرازيل يود أخذ الكلمة. سيدي السفير، لك الكلمة.

السيد دي باروس كارفالهو إي ميلو موراو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): شكراً جزيلاً سيدي الرئيس. أود شكر السفيرين هوانغ وبيرفريت على بيانيهما، وتهنئة فرنسا وألمانيا على مبادرتهما. هذه خطوة هامة بالنظر إلى أن هذه العمليات ستكون ضرورية جداً بمجرد أن نقرر فعلاً الشروع في مسار نزع السلاح. لقد كانت العملية واسعة النطاق وشفافة، ونشيد بك على ذلك. ننتمي أنت وأنا، سيدي الرئيس، إلى بلدين أنشأ منذ فترة طويلة وكالتين لمراقبة الأنشطة النووية والتحقق منها. وكان ذلك لبنة هامة في بناء منطقة غير عادية وغير مسبقة خالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والكاريبي، التي ليست للأسف منطقة خالية من الأسلحة النووية في الأمريكتين.

وعلى أي حال، أود القول إننا نأمل بإخلاص في أن تكون هذه الممارسة الهامة والمثيرة للاهتمام التي اضطلعت بها فرنسا وألمانيا خطوة أولى نحو شيء ينطوي على أهمية بالغة بالنسبة للعالم، أي إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أوروبا. وشكراً جزيلاً.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل البرازيل على بيانه. هل يود أي وفد آخر تناول الكلمة؟ أعطي الكلمة لممثل كوبا.

السيد ديلغادو سانتشيس (كوبا) (تكلم بالإسبانية): شكراً سيدي الرئيس. نود إبداء بعض الملاحظات الموجزة بشأن أهمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشائها. لقد حرصت على عدم تفويت هذه الفرصة لتهنئتك شخصياً على إظهار قدرة الأرجنتين على القيادة في هذا المؤتمر. وأود أيضاً شكر سفيري فرنسا وألمانيا على عرضهما.

وفيما يتعلق بالتعليقات التي أدلت بها رئاستنا المقبلة، سفيرة أستراليا، وما أشارت إليه عن حق، أود القول في عجالة إنه سيتعين عليها، هي ورؤساء المؤتمر الستة، تقييم مجموعة كاملة من المسائل بغية تحديد كيفية الشروع في العمل بشأن المسائل الموضوعية. ويرى الوفد الكوبي أن الرؤساء الستة ملزمون بتأكيد التزامهم مرة أخرى، وهو أمر أشدنا به مراراً، وبضرورة عدم التخلي عنه بموجب النظام الداخلي للمؤتمر، وذلك بالعمل من أجل تحقيق برنامج العمل، أيّاً كان شكله المقرر في نهاية المطاف. ونعتقد أن هذا الالتزام يقع على عاتق جميع رؤساء المؤتمر. وأنتم، أي المجموعة الحالية المؤلفة من ستة رؤساء، وقّيتم هذا الالتزام أيّ إيفاء؛ ونود أن يظل هذا الالتزام أولوية لمجموعات الستة المقبلة.

وفيما يتعلق بالبنود الموضوعية المحتملة، ينبغي أن تكون متسقة مع جدول الأعمال الذي اعتمده المؤتمر. وسيكون من الخطوات الإيجابية جداً أن يستمر التماسك والوحدة اللذين أظهرهما فريق الرؤساء الستة الحالي بطريقة توضح لكل رئاسة في مجموعة الرؤساء الستة أي المسائل التي سنتناولها، بحيث نُعد أنفسنا لذلك على النحو المناسب كما أشار إلى ذلك بعض الزملاء في القاعة، ونتمكن في الوقت نفسه من الحفاظ على توازن سليم بين جميع البنود المدرجة في جدول الأعمال، بدلاً من إعطاء الأولوية لبعض الأجندات الوطنية.

ونحن على اقتناع بأننا في أياد أمينة، ونود من ثم الإشادة مرة أخرى بالمجموعة الحالية المؤلفة من ستة رؤساء على ما يضطلعون به من تنسيق ممتاز ومتسق. وشكراً سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل كوبا على بيانه وعلى كلماته الطيبة الموجهة إلى الرئاسة والرئاسات الست للمؤتمر. أعطي الكلمة الآن لوفد الاتحاد الروسي.

السيد بيلوسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): صباح الخير زميلاتي الموقرات وزملائي الموقرين. أود بدوري الإدلاء ببعض التعليقات؛ وقبل أي شيء أود الإعراب عن أسفي لعدم تمكننا من التوصل إلى توافق للآراء بشأن حزمة التدابير التي عرضها على نظرنا السفير بلباقي في البداية، والتي استمر العمل عليها خلال فترة الرئاسة الأرجنتينية.

وأود الإشارة إلى بعض النقاط الهامة. أولاً، لقد اكتسبنا في الوقت نفسه زخماً هائلاً من الخبرة في مجال التعاون بأشكال عدة: أي التعاون داخل مجموعة الرؤساء الستة، والتعاون بين الرؤساء الستة وفردى الوفود ومجموعات الدول. وهذه التجربة مهمة للغاية لأن العمل الذي أنجزته الرئاسة الجزائرية والأرجنتينية يستحق كبير الثناء، ويجب علينا وضع ذلك نصب أعيننا في المستقبل.

وفيما يتعلق ببرنامج العمل واعتماده تحديداً، لم يتجاهل القرار الأخير الذي اتخذته الرؤساء الستة بأي حال العمل الذي بدأته الرئاسة الجزائرية، وإنما تركه مفتوحاً بالآخرى. وكما أشير إليه هنا عن صواب، ووفقاً للنظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح، يجب على جميع الرؤساء اللاحقين بذل جهود نشطة لاعتماد برنامج العمل، ومواصلة مشاورات نشطة مع الوفود بشأن هذه المسألة.

وأود بدوري شكر سفير فرنسا وألمانيا الموقرين على عرضهما الجدير بالاهتمام حقاً. ولا شك في أن أي مقارنة جديدة إزاء مسألة التحقق من نزع السلاح النووي ستكون مفيدة، وننتطلع إلى عرضكما الأكثر تفصيلاً في 18 آذار/مارس، الذي سيمنحنا فرصة التدبر عن كتب للمقارنة التي اعتمدتما لتحسين أساليب التحقق المطبقة بالفعل في إطار الاتفاقات الثنائية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية، وبين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية.

وفي الأخير، نحتفل اليوم بالذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وهذا التاريخ هام، لا سيما وأنه يجري في الفترة السابقة لمؤتمر استعراض المعاهدة، ويتشاطر الاتحاد الروسي تماماً الآراء التي أعرب عنها اليوم بشأن المعاهدة ومؤتمر استعراضها. ويمكن بالفعل القول إن المعاهدة أول إسهام هام من المجتمع الدولي في تعزيز الأمن الدولي، وهي حالياً حجر الزاوية الرئيسي لذلك الأمن. ولقد كان من دواعي السرور والطمأنينة أن نسمع أن جميع الدول التي تكلمت عن ذلك حتى الآن أظهرت التزامها بأن يحقق مؤتمر استعراض المعاهدة نتائج ناجحة ومثمرة ويعزز المعاهدة. وأتفق تماماً مع زميلي النمساوي على أنه يجب علينا تأكيد التزاماتنا من جديد بموجب المعاهدة والصكوك المعتمدة خلال دورات الاستعراض السابقة، التي هي بالنسبة لنا خارطة طريق لعملنا المشترك من أجل تعزيز المعاهدة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على بيانه وعلى كلماته الطيبة التي وجهها إلى الرئيس، وإقراره بعمل الرئاسة الست للمؤتمر. ألاحظ أن لا وفد آخر يود أخذ الكلمة، وبذلك نختتم أعمالنا لهذا اليوم. تُعقد الجلسة العامة المقبلة يوم الثلاثاء 10 آذار/مارس، الساعة 10/00، وستبلغون بجدول أعمال الاجتماع في الوقت المناسب.

رُفعت الجلسة الساعة 11/30.